حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٧٤) ٢٠١٥/٠١/١١ م | www.al-badeel.org | Issue (174) 11/01/2015

«داعش» ومفهوم الدولة

حسام ميرو

يشكل اختيار اسم "الدولة الإسلامية" تحدياً متعدد الأوجه، ويحتاج تفكيك هذه الظاهرة إلى مقاربات مختلفة، إذ لا يمكن مقاربتها من زاوية واحدة، فهذه الظاهرة طرحت العديد من الأسئلة، وستطرح في مساراتها المقبلة المزيد من الأسئلة والجدال، فتنظيم "الدولة الإسلامية" يأتي في سياقات عدة، وهو ليس منفصلاً عن جذره تنظيم "القاعدة"، لكنه لا يتطابق مع التنظيم الأم، بل يختلف عنه في العديد من التكتيكات، بالإضافة إلى الهدف الرئيس، وهو بناء دولة الخلافة.

أقام تنظيم "القاعدة" عقيدته القتالية بناءً على محاربة الغرب/ الكافر، وتهديد الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها دولا مناهضة للإسلام، وكان تفجير برجي التجارة العالمية في نيويورك في 11 أيلول 2001 الحدث الأبرز الذي أوضح فيه تنظيم "القاعدة" قدراته الفكرية والتنظيمية والقتالية، وهو الحدث نفسه الذي دفع الغرب إلى تبني استراتيجية طويلة المدى في محاربة تنظيم "القاعدة".

بدت استراتيجية "القاعدة" في معركتها مع الغرب للكثير من الإسلاميين معركةً خيالية، خاصة بعد التعاون الكبير بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول عديدة في منطقة الشرق الأوسط، والتمكّن من ملاحقة أعضاء بارزين، وتحجيم القدرات المالية في "التنظيم" بتعاون حثيث مع الدول والبنوك، وهو ما أضعف "القاعدة"، وفتح المجال أمام العديد من المراجعات الفكرية لدى أعضاء سابقين في "القاعدة" نفسها، أو أعضاء في تنظيمات جهادية مختلفة.

بعد الحرب الشرسة على تنظيم "القاعدة" في العراق بين عامي 2006 و2008 تراجعت قدراته، وكان من الممكن لعملية سياسية جدية ووطنية في العراق أن تجري تحولات جذرية في نظرة الحكومة العراقية إلى مختلف المكونات في العراق، وتبني استراتيجية حقيقية غير تضليلية إلى عراق جديد، يؤسس لدولة المواطنة بعيداً عن المحاصصة الطائفية، والتي غدت مع الوقت شكلاً من أشكال الهيمنة لقوى سياسية بعينها، تتخذ من الدعم الإيراني لها مصدر قوة في مواجهة مكونات أخرى.

لقد فشلت الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها الدولة العراقية في القضاء على "القاعدة"، فمقاربة الطرفين لمسألة "القاعدة" لم تأخذ بعين الاعتبار الخلل في العمليتين الوطنية والسياسية، واعتمدت مفهوماً أمنياً، يقوم على ملاحقة ومحاصرة التنظيم والقضاء على رموزه، مثل أبو مصعب الزرقاوي، ومن المعلوم أن المقاربات الأمنية لا تعالج أسباب التطرف، لكنها تعالج نتائجه بعض نتائجه المباشرة.

لقد تنامى شعور قوي لدى مكونات عراقية تفاقمت لديها المظالم بأنها لم تعد قادرة على العيش مع مكونات أخرى تمارس عليها الهيمنة والإقصاء. وبالإضافة إلى الشحن الطائفي، فإن قطيعة اجتماعية ونفسية راحت تنمو لدى شرائح عراقية واسعة، وهذا الشعور الذي تنبغي دراسته ليس خاصية عراقية محضة، فقد نمت المشاعر نفسها في سورية، وبشكل متدرج منذ الشهر السابع للانتفاضة، وأخذت تتعمق أكثر فأكثر.

لم تتمكن الانتفاضة السورية بقواها الذاتية وبصورها المتعددة من إسقاط النظام، كما أنتجت أفعال النظام التي تجاوزت أي وصف مشاعر من الحقد المركبة، بالإضافة إلى الصراع الإقليمي الذي اتخذ صوراً عديدة، منها صورة الصراع الطائفي، وصبّ كل ذلك في تنامي شعور بالقطيعة الاجتماعية، وهي قطيعة باتت ملموسة في مستويات عديدة.

هل يلبي تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) رغبة شرائح عدة في العراق وسورية بدولة ذات طابع طائفي محدد؟

. لا شك أن تنظيم "الدولة الإسلامية" قام بتنظيم الكثير من الأمور الحياتية في المناطق الخاضعة لسيطرته، ولديه قدرات وكفاءات في تنظيم الموارد وإدارتها، كما أن الكثير من كوادره لديها خبرات قتالية سابقة في العديد من الدول، ولكن الرهان سيبقى على قدرة التنظيم في بناء دولة، إذ لا تكفي الأيديولوجيا وحدها، ولا مظلومية الناس وتعبها ويأسها من الحلول لبناء عقد اجتماعي فيما بينها، فمفهوم الدولة في أحد أوجهه هو مفهوم سياسي، وما زال "داعش" بعيداً عن طرح أي تصور سياسي لدولته، بالإضافة إلى أنه يقدم نموذجاً متخلفاً للدولة وقيمها، بالإضافة إلى تناقض وجوده مع مصالح إقليمية ودولية عديدة.

هل نحن أمام ترسيم جديد للمنطقة يتشكل من مجموعة دول فاشلة، بحيث تكون دولة "الخلافة" المزعومة إحدى تلك الدول؟.

في العراق هناك دولة فاشلة، ولبنان ليس بأفضل حالاً، والحكومة السورية تحولت إلى سلطة أمر واقع بعد أن انهارت الدولة، وهو ما يجعلنا أمام منطقة جغرافية واسعة من دون أن يكون فيها للدولة الوطنية الحديثة أي حضور يذكر، وهو ما يجعل من احتمال أن تستمر "الدولة الإسلامية" كمكون من مكونات المنطقة، ولكن المنطقة برمتها ستكون خارج مفهوم الدولة وتطبيقها الواقعي.

رئاسة الائتلاف الجديدة وانتصارات حلب في عيون أبنائها

عصام عطا الله

جاءت انتخابات الائتلاف الوطني الجديدة متزامنة مع انتصارات الثوار في حلب عقب تشكيل الكتائب الثورية في حلب "الجبهة الشامية"، فجاءت هذه الانتصارات برداً وسلاماً على الحلبيين الذين فرحوا بالانتصارات بقدر فرحهم بوحدة صفوف الثوار، ورغم خفوت بريق الائتلاف في الشارع السوري الثوري إلا أنه ما يزال ممثلاً الواجهة السياسية للثورة السورية خارجياً.

انقسم الشارع السوري حيال الانتخابات الجديدة للائتلاف ضمن ثلاثة أصناف غير مبالٍ، ومتفائل، وقلق، فمسيرة الائتلاف عبر السنوات الماضية من حيث عجزه عن تقديم السلاح والدعم للثوار، فضلاً عن فشل حكوماته في إدارة الحراك الثوري، والهيئات من الداخل، وتقديم الدعم اللازم لها جعل قسماً من السوريين غير مبالٍ بهذه الانتخابات، يقول الأستاذ موسى من مدينة منبج: "رئاسات الائتلاف المعاقبة فشلت في إدارة الأمور الخدمية البسيطة من تعليم وصحة في الحد الأدنى، فما بالك بالأمور الكبيرة، وعليه لا نرى أنّ تغيراً جديداً سيطرأ على مسيرته"، ويؤكد عدد من السوريين أن تقلص المساحة الجغرافية المسيطر عليها من قبل الثوار، وافتقارها للثروات سيصعب من مهمة الائتلاف.

غير أنّ التفاؤل المشوب بالحذر يبقى السمة العامة، ويرجع ذلك التفاؤل نوعاً ما لشخصية رئيس الائتلاف الجديد خالد خوجة المقرب من الحكومة التركية، فيُعتقد أنّه سيكون لتركيا دور بارز في المرحلة المقبلة، بعد أن كان دعمها مقتصراً على الجانب السياسي والإنساني، يقول القائد العسكري أبو حمزة: "أعتقد أنّ النصف الأول من العام الحالي سيكون بداية لتحولات دراماتيكية في الثورة السورية، فبدء تركيا تدريب المعارضة السورية مطلع الربيع القادم بالاتفاق مع أمريكا يؤشر على ذلك"، كما يتوقع أن تتمكن تركيا من إقناع الولايات المتحدة بإقامة منطقة عازلة، وذلك سيمكن الحكومة المؤقتة المنبثقة عن الائتلاف العمل من الداخل، وفي هذا الصدد يقول أبو حمزة: "تأكيد السيد خالد خوجة على التمسك بمبادئ الثورة، وضرورة العمل انطلاقاً من الداخل أبرز سمتين لقيادة الائتلاف الجديدة إن نجحت بتطبيقهما"، ولن تتمكن رئاسة الائتلاف الجديدة من تحقيق ذلك دون دعم تركي ملموس، كما أنّ أجواء الانتخابات الأخيرة من حيث الأريحية والبعد عن الفساد السياسي الذي كان يشاع عند كل انتخاب من شراء أصوات، وتجاذبات سياسية بين الدول الإقليمية يصب في جادة التفاؤل، يقول الطبيب أبو رامي: "للمرة الأولى منذ تأسيس الائتلاف غاب الصراع الأعمى عن انتخابات الائتلاف، وربما يبشر ذلك بتوافق أصدقاء الشعب السوري، مما سينعكس إيجاباً على عمل الائتلاف"، فالثورة السورية لا يمكن أن تنتصر دون دعم الأصدقاء، وليس مرجع ذلك لضعف الثورة، إنما لحجم الدعم الكبير الذي يتلقاه النظام من إيران وروسيا.

أما القلق والتشاؤم فمبعثه تحكم القوى الخارجية (أصدقاء الشعب السوري) بالقرار السياسي للائتلاف على حد زعمهم، يقول المحامي صلاح من ريف حلب الشرقي: "لا أرى أنّ جديداً سيطرأ على مسيرة الائتلاف، فما زالت معارضتنا السياسية تنتقل من حضن لآخر، فمن حضن قطري لسعودي لتركي، وهذا لا يخدم الثورة أبداً"، فالقيادة –حسب رأيهم– لا تنجح ما لم تكن ثورية تستثمر الداعمين دون أن تخضع لهم، ومبعث التشاؤم الأكبر تقلص المساحات الجغرافية المسيطر عليها من قبل الثوار أمام تمدد تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)، وازدياد الدعم العسكري الإيراني للنظام السوري يقول المحامي صلاح: "الائتلاف لا يستطيع تقديم الغذاء والرعاية الصحية، فكيف بإمكانه تقديم دعم عسكري للثوار العسكريين الذين تناقص عددهم بسبب قلة الدعمين العسكري والمادي؟" فيرى هؤلاء أنه يصعب على قيادة الائتلاف الجديدة النجاح في ظل هذه الظروف الصعبة.

ولكن التفاؤل كان السمة العامة، ولا سيما أنّه تزامن مع انتصارات الثوار في حلب، هذه الانتصارات التي أنعشت آمال الشارع الثوري بإمكانية تحقيق النصر العسكري على الأسد وميليشياته الطائفية التي تحاول الوصول إلى بلدتي نبل والزهراء ومحاصرة حلب، يقول الناشط الإعلامي أبو حسن: "تلاشى حلم الأسد بإمكانية حصار ما تبقى من الأهالي والثوار داخل مدينة حلب، فسيطرة الثوار على المناشر والمجبل والمياسات وإحكامهم التحصينات الدفاعية زلزل قوات الأسد، وأنهى حلمها"، فقد أخذت قوات النظام تأخذ موقع الدفاع بعد أن بات الثوار على مشارف المدينة الصناعية، مما أدخل النظام في هيستيريا، حيث أصبح يقصف الأحياء الخالية من السكان (هنانو) بعشرات البراميل رغم خلوها من السكان والبعيدة عن نقاط التماس، ولا سيما أنّ خسارة المواقع رافقها وقوع عشرات القتلى في صفوف قوات النظام.

ولم تفشل انتصارات الثوار حصار حلب فحسب، بل أدخلت خطة دي ميستورا في موت سريري، بعد أنْ كانت تصب في صالح النظام الذي كان على وشك حصار حلب، يقول المحامي صلاح: "لم يعد بإمكان النظام السوري القبول بخطة دي ميستورا بعد التوازنات الجديدة، ولا سيما إذا نجحت جبهة النصرة والثوار باقتحام نبل والزهراء" فهجوم الثوار على نبل والزهراء بالتزامن مع المعارك قرب المدينة الصناعية أربك قوات النظام".

ويرى السوريون أنّ قيادة الائتلاف الجديدة تستطيع استثمار هذه الانتصارات بعد أنْ أصبح الواقع العسكري أفضل، وربما تمهد هذه الانتصارات لمنطقة عازلة، يقول العضو السابق بمجلس محافظة حلب أبو محمود: "أصبح بإمكان رئاسة الائتلاف الجديدة الارتكاز لأرضية صلبة، ومفاوضة دي مستورا الذي أعتقد أنّ أوراقه تبعثرت عقب التطورات الجديدة"، ولا يقتصر الأمر على مبادرة دي ميستورا بل يمتد للمبادرة الروسية، فالسوريون يرون أنّ هدف المبادرة الروسية إعادة تسويق النظام، وإظهار هشاشة المعارضة، يقول أبو محمود: "أفشلت الانتصارات اللعبة الروسية، فالنظام السوري لا يمكن تسويقه أبداً والائتلاف يتنفس الآن الصعداء فقد أُنقذ من موقف محرج حاولت روسيا حشر الائتلاف به".

لم يأت خطاب السيد خالد خوجة الرافض لدعوة موسكو، والمطالب برحيل الأسد ونظامه عقب انتخابه منسجماً مع مطالب الشارع الثوري وحسب، بل مترافقاً مع مكاسب عسكرية على الأرض أنعشت الآمال، وأثبتت أنّ الثورة قد تضعف، ولكنها لا تموت، إذ سرعان ما تنتفض، فهي ثورة شعب، ونجاح الائتلاف مقترن بتلبية مطالب هذه الثورة..

غزوة الإرهاب ضد صحيفة «شارلي إيبدو» في باريس

موسى القلاب *

لم تعلن أية جهة بشكل صريح وواضح عن مسؤوليتها عن غزوة الإرهاب ضد صحيفة "شارلي إيبدو" الفرنسية الساخرة. فلا تنظيم "القاعدة" في بلاد المغرب الإسلامي أو "القاعدة" في اليمن أو تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)، ولا حتى جماعة "أنصار الشريعة" في ليبيا أو "حركة الشباب" في الصومال، ولا "بوكو حرام" في نيجيريا، وغيرها من التنظيمات الجهادية المتطرفة قد أشارت من قريب أو بعيد إلى قيامها بهذا الهجوم الدموي الإرهابي، على مقر الصحيفة المستهدفة في باريس.

لهذا السبب تناولت بعض التحليلات احتمالية قيام جهة يمينية فرنسية متشددة بهذه الجريمة، من منطلق أن أعداء هذه الصحيفة الساخرة هم كُثُر في الداخل الفرنسي. وللتغطية على الآثار الفعلية لأقدام وبصمات مثل تلك الجهات التي تتوارى خلف الستار بهدف التضليل الاستخباري، فقد اختار المنفذون عبارات دينية إسلامية واضحة المعالم لا لبس فيها ولا تسويف. حيث قال البعض إن اللغة التي هتف بها المهاجمون توضح بجلاء أنهم ليسوا عرباً، ولكنهم فرنسيون يتحدثون اللغة العربية.

على ان مثل هذا الاحتمال يصطف بعيداً في آخر صفوف الاحتمالات التي تقف في مقدمتها بالطبع فرضية أن المهاجمين ينتمون إلى فكر جهادي إسلامي معبأ بالحقد والكراهية، ليس ضد هذ الصحيفة المستهدفة فحسب، بل ضد السياسة الرسمية الفرنسية، بسبب مشاركتها بالحرب على الإرهاب في مالي والعراق، وغير ذلك من المسارح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

من الأهمية بمكان اعتبار من سلم نفسه لقوات الشرطة طواعيةً، وكذلك نشر اسمين لشقيقين فرنسيين من أصول عربية مسلمة، متهمين ومطاردين لهذا السبب. كما أن من الأهمية القصوى اعتبار عدد الضحايا وهوياتهم المهنية في قلب مقر الصحية وفي وضح النهار، إذْ قُتل 12 شخصاً وأصيب آخرون. مع أن أقوال الشهود وأقوال المسؤولين الفرنسيين في البداية كانت قد تضاربت في تفاصيل المعلومات الأولية على أهميتها، إذْ لم يتمكنوا من تحديد عدد من نفذوا العملية، ومدى معرفتهم لموقع مكتب الصحيفة على وجه التحديد، وكيفية الدخول إليه وبأية وسيلة.

كل ذلك أدى إلى اختلاف كبير في تحليلات المختصين بشؤون الارهاب، حيث أشار بعضهم إلى أنها عملية غاية في الاحتراف، وأن المنفذين كانوا قد تدربوا تمثيلياً على العملية في أوقات سابقة. لكن محللين آخرين ناقضوا هذا الرأي، وذكروا بأن العملية عشوائية وغير مخطط لها بصورة محكمة، والدليل أن المنفذين استفسروا من بعض الاشخاص عن موقع الصحيفة، حيث لم يكونوا يعرفونها. إضافة إلى وجود بعض المؤشرات التي تدل على ارتجالية وعدم احترافية صاحبت تنفيذ العملية تكشف أن المنفذين لم يكونوا محترفين. وفي هذه الأقوال غير المؤكدة لغطٌ كبيرٌ قد يضلل المحققين ويربك المحللين بدرجةٍ كبيرة.

لكن الجانب الأكثر أهميةً في هذا السياق ليس كثرة المعلومات وتضاربها، بل هو في تحليل أبعاد هذه الغزوة المباغتة على مقر صحيفة "شارلي إيبدو" في باريس، ما يؤكد شمولية التخطيط وتحديد الهدف والوصول إليه بهدوء، ودقة الرصد وفعالية التنفيذ وسرعة الانسحاب والاختفاء من مسرح الحدث. فدرجة النجاح تُقاس عادةً بالنتائج النهائية للعملية، وليس بالضجة الإعلامية التي ينتج عنها في النهاية فشلٌ ذريعٌ.

لدى تحليل أبعاد هذه العملية الصاعقة، يتضح بشكل جلي أن توقيت العملية جاء مفاجئاً لفرنسا على وجه التحديد. وذلك رغم أنها تتزامن واجتماع رؤساء أركان بعض جيوش دول المنطقة في الجزائر، من بينهم رئيس الأركان الفرنسي، لحسم قضية التدخل العسكري في ليبيا، ومع توجه حاملة طائرات فرنسية إلى منطقة الشرق الأوسط للمشاركة في عمليات القصف الجوي ضد مواقع تنظيم "الدولة الإسلامية" في العراق.

لكن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن هذه العملية هي رد انتقامي صاعق ضد طاقم الصحيفة التي احترفت وكررت نشر رسومات مسيئة للإسلام والمعتقدات الدينية، ما يثير مشاعر المسلمين الفرنسيين المتوترة أصلاً من قضايا حياتية يومية لا تروق لهم في فرنسا، في حين لا سبيل لعودتهم إلى أوطانهم الاصلية، لأن الأجهزة الأمنية والاعتقال في انتظارهم.

هنالك من رجَّح أن انتماء المهاجمين إلى الفكر الجهادي الذي يرى أن السلمية في فرنسا مضيعة للوقت، مع أنهم قد لا ينتمون إلى تنظيم معين بحد ذاته. إذْ عبَّر أصحاب هذا الرأي عن اعتقادهم بأن المنفذين يمكن أن يكونوا قد تعرضوا لاعتداء شخصي من جانب الصحيفة، فجاء ردهم شخصياً ومباشراً لكنه على أعلى درجة من التنسيق. ما يعني أن هذا الأسلوب يقف بعيداً عن أسلوب ما يسمى بـ "الذئاب المنعزلة" المعهود في أوروبا.

أما نتائج هذه الضربة العنيفة، فقد بينها رئيس المعهد الفرنسي للتحليل الاستراتيجي "فرانسوا جيريه" قائلاً: "إن مثل هذه الهجمات سوف تُحدث صدمةً نفسيةً قويةً للمجتمع الفرنسي، وإلى التأثير المعنوي سلبياً على الجالية المسلمة". كما أكد "جيريه" أن الحكومة الفرنسية ليست غبية حتى تستجيب لمثل هذا "الاستفزاز" وتقوم بممارسة أي إجراءات ضد الجالية المسلمة بفرنسا، وستتجنب بذلك الوقوع في الفخ الذي أعده هؤلاء المهاجمون.

من هذا المنطلق، نستنتج ان هذه العملية هي أشبه ما تكون بعملية قوات خاصة محكمة، نفذت واجبها المطلوب بدون وقوع خسائر في صفوفها، ولم تضطر لاستخدام تفجيرات انتحارية بأحزمة ناسفة أو سيارات مفخخة. كما أن استفزاز الحكومة الفرنسية ربما يؤدي إلى رد فعل سلبي ضد الجالية المسلمة، ما يعني تعزيز دوافع القيام بعمليات إرهابية مماثلة، وكما حدث في اليوم التالي فجراً عندما قُتلت شرطية في باريس برصاص فاعل مجهول حتى الآن. يُضاف لذلك تصعيد وتيرة تجنيد مقاتلين من فرنسا وأوروبا لمصلحة التنظيمات الجهادية في المغرب والمشرق العربي، لا سيما تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش).

*عميد(م) وباحث استشاري في مركز الشرق للبحوث- دبي.

قبل أن نتهم غيرنا، نحن أيضاً عنصريون

محمد الجرف

كشف مقال حسين حزوري في جريدة النهار صباح 06 كانون الثاني الماضي الذي حمل عنواناً مثيراً "الحمرا ما عادت لبنانية... التوسّع السوري غيّر هويّتها" عن عنصرية ضامرة تجاه السوريين، كانت غير واضحة على ما يبدو، ولكنها بدأت تُفصح عن نفسها، غير خجلة، مُستفيدة من عوامل عدة، لعلّ أبرزها قلة الأمان الاقتصادي الذي سببته موجات النزوح السورية إلى لبنان، وكذلك الخشية من تغيّر ديمغرافي مُفترض.

إلاّ أن ردود الكتاب السوريين على المقال – ما عدا استثناءات قليلة، أبرزها مادة الكاتب بكر صدقي المنشورة في القدس العربي يوم 7 كانون الثاني – كشفت عن عنصريةً عميقة أيضاً. وهذا ما لا نحب الاعتراف به، فغالباً لا نريد أن نتخيل أنفسنا عنصريون، وأن العنصرية – عوض الحرية– أضحت هي الشبح الذي يُرفرف فوقنا.

تستند العنصرية إلى مفاهيم مُتخيلة لا حقيقية، كمفهوم العرق، وهي تعمد إلى صياغة الفروقات بين المجموعات الثقافية بلغة بيولوجية، وعندها فإن الثقافة تمتلك طاقة عظيمة تتفوق بها على الطبيعة. وفي الطبيعة كما في البيولوجيا فإن صفات المجموعات تُفهم على أنها جوهرية ولا تتغير. لغة البيولوجيا هنا تُخمد القدرة على التحدث عن العنصرية في أي سياق آخر. لقد سبق للنسوية الفرنسية كوليت جيومن (Collette Guillaumin) أن أشارت إلى هذا التناقض عندما قررت: "العرق غير موجود في الحقيقة، إلاّ أنه متخيّل في الثقافة الإنسانية. العرق غير حقيقي، لكن الناس يُقتلون باسمه". الخطاب المتعلق بالعِرق تطور وتوسع في أوروبا بل وتم تطبيقه كسياسة في المستعمرات خلف البحار، أو في أوروبا نفسها (مثلاً، اللاسامية ضد اليهود أو تجاه المسلمين). كان للخطاب الأكاديمي الأنثروبولوجي حول العِرق قوة هائلة إذ تم باسمه قتل أناس كُثر.

بعد محاولة التعريف البسيطة هذه، هل نحنُ عنصريون فعلاً؟. لا شيء غريب، فالعنصرية هي ظاهرة ثقافية موجودة في كلّ مجتمع. ونحنُ عنصريون تجاه بعضنا قبل أن نكون تجاه اللبناني. مثلاً، يُقال في أمثالنا الشعبية " تعشّى عند الدرزي ونام عند النصراني" دلالة على بُخل المسيحيين وعلى غدر الدروز. أيضاً للدلالة على قلة أخلاق أتباع المذهب الاسماعيلي تنتشر بين الناس عبارة "السمعولي عبّاد الفرج"، وقد انتشر هتاف "بدنا نبيد العلوية"، وأيضاً "شو بدك يجي واحد سنّي يحكمنا؟". وأحياناً نقول " لا تستكردني".

إذا اعتبرنا أن العنصرية هي تصنيف الناس ضمن مجموعات على أساس ما يرثونه من سمات فيزيولوجية، أو عرقية، أو ثقافية. فإن العينات السابقة من الأقوال تعكس عنصرية كبيرة، وهي تبرز – كما في مقال الحزوري وفي ردود الكتاب السوريين عليه– إلى محاولة تبرير الفعل العنصري بغطاء أخلاقي يُخفي بشاعة التعميم ويُضفي الحجّة على أعمال ترانسفير قادمة.

في المثال اللبناني، أغنيةٌ عن "البنت السيريلانكية" شاعت وسطعت وراجت ككوميديا للتسلية والترويح عن النفس. وفي المثال السوري، هناك وهم عن تفوق غير مُبرر سوّقه الإعلام الرسمي بأغنية "أنا سوري آه يا نيّالي". وفعلاً، يعتقد الكثير من السوريين أنّ رجالهم هم الوحيدون في هذا العالم الذين يخوضون معركة كرامتهم، وأنّ بقية الرجال تالياً لا كرامة لهم.

هناك نوستالجيا أساسها تراث الشعر العربي، وبقليل من الانزياحات، نستطيع أن نعتبر أنّ مؤسسة الشعر العربي تعادل وزارات الإعلام في الأنظمة الاستبدادية العربية.

كمثال، يقول عمرو بن كلثوم في معلقته: "إذا بلغ الفطام لنا صبيّ...تخرّ له الجبابر ساجدينا".

من نحنُ؟ ولماذا تخرّ الجبابر لابن العامين؟ هذا تأسيس لعنصرية عمياء تعتمد على نقاء عرقها فقط لتوهم تفوقها. وللدفاع عن وهم غير موجود يتم الحطّ من المختلف، وفي أجواء الانكسارات هذه، يُصبح المختلف كلّ آخر، كلّ من ينتمي لمجموعة ثقافية مغايرة. و يتم تحديد الفرق وفقاً للون البشرة، وتُنسب إليه خصائص بيولوجية مرافقة مثل: التخلف، الفوضى، وعادات اجتماعية مبالغ فيها كالبخل والغدر.

حتى لا نبالغ، فتوصيف العادات اعتماداً على العرق أو الطائفة – الطائفة أيضاً تبدو كمصطلح متناقض من حيث أنه مُتخيل وحقيقي في نفس الوقت– هو توصيفٌ قد لا يكون عنصرياً بالضرورة. حقيقةً فإنّ سكان القلمون يشربون المتة أكثر من أي تجمع سوريّ آخر، كما أنّ العلويّ غالباً ما يأخذ "مصّاصته" معه، ويشتهر الديري بلبس "الكلاش". ولكن تحويل هذه العادات إلى توصيفات طائفية معيارية يتم الاستناد إليها في وصف دونية مجموعة أو تفوق مجموعة أخرى هو ما يُحوّلها إلى توصيفات عنصرية.

العنصرية هي التمييز بين مجموعات على أساس العنصر أو على أساس مصطلحات ثقافية، كالجندر والبلاد الأصلية ومكان السكنى أو اسم العائلة. الأغنية التي كانت دارجة في جيل الآباء والتي تسخر من قلة عقل النساء (ليش الست بنص عقل والعقل الكامل للرجال) ورغم أنها أغنية خفيفة، إلاّ أنها عنصرية بالتأكيد. كما أن عملية تحويل سورية إلى "سورية الأسد" هو فعلٌ عنصريّ، وتكريس الاسم هو تكريس لهذا الفعل.

العنصرية (البعض يستخدم كلمة عَنْصرة وأنا شخصياً لم ألحظ الفرق بين المصطلحين!) هي فعل تخيّل إنساني بواسطة خصائص بيولوجية (مثل لون البشرة أو عرض الأنف أو كبر الثديين)، واجتماعية (مثل الفقر والبلاد الأصلية والطبقة الاجتماعية) أو ثقافية (مثل: مدى التدين أو كبر العائلة)، واستعمال هذه الخصائص التي تبدو "طبيعية" و"غير متحولة" لمنح الشرعية لعلاقة هرمية كأن تُنسب دونية لشخص أو مجموعة على أساس خصائص نمطية بلغة بيولوجية واجتماعية وثقافية. ضمن اللغة العنصرية يتم فهم هذه الصفات على أنها وضيعة وأنها غير متحولة وإنما جوهرية لتلك المجموعة.

الأجواء مُشبعة ومشحونة بالعنصرية، لا تطنيشها يُفيد، ولا اللعب على وترها يخدم.

في غياب المساحة الرمادية

فيكتوريوس بيان شمس

وفّرت الثورة السورية بعد انطلاقتها في آذار 2011 أجواء غير مسبوقة من حرية الرأي والتعبير، بسبب التكاتف الاجتماعي الذي ظهر بشكل طبيعي نتيجة تعامل قوات الأمن بالعنف المفرط منذ اللحظات الأولى للحراك في درعا، قبل حتى أن ترفع الناس شعارها الأثير "الشعب يريد إسقاط النظام"، وفتحت نقاشاً أهلياً واسعاً وغير مسبوق عن تفاعلات ما يجري، فكانت تلك المرحلة في البدايات تجربة رائدة، لجهة وجود آراء متعدّدة، ومتناقضة، ومتفاوتة. كان من الممكن لها أن تخلق مساحة رمادية يقف فيها المتردّدين، ليعبروا برماديتهم، أو تردّدهم عن آرائهم بحرية.

أجواء الحرية التي ظهرت لفترة محدودة، وقد انتزعت من النظام الذي كان يفرض قيوداً على الهواء الذي يتنشّقه الناس، زادتهم إصراراً على مواصلة وتطوير ما خرجوا من أجله، فكانوا كلّما ازداد صلف النظام، ازدادوا إصراراً، وقد دخلت شرائح واسعة منهم حيز العمل السياسي من أوسع أبوابه بعدما كانوا أبعد ما يكونون عنه. إلا أن التطورات التي ما كانت بالحسبان بسبب طول أمد الحراك، وعدم تمييز قوات أمن النظام بين موالٍ ومعارض، فالكل معرّض للإيقاف والاعتقال والإهانة على حواجزهم لمجرّد أن يكون ابن منطقة منتفضة، واضطرارهم بسبب وحشية النظام في تعاطيه مع مطالبهم البسيطة في البداية إلى حمل السلاح دفاعاً عن النفس في مرحلة لاحقة، وتنظيم أنفسهم في فصائل مسلّحة، ثم تحوّل الصراع إلى صراع دولي – إقليمي، أدّت كل هذه التطورات إلى غياب الحوار الأهلي الذي كان قد بدأ يشيع، وانعدام المناطق الرمادية التي كانت واسعة في بداية الثورة، وأصبح الفرز والاستقطاب حادّاً جدّاً، فإمّا أن تكون مع أو ضد.

وجود المنطقة الرمادية، دليل لا يقبل الشك على الحالة الديموقراطية، على الأقل بحسب الفهم البرجوازي لها، فعلى سبيل المثال: قوانين الانتخابات في الأنظمة "الأنغلوسكسونية"، وهي تعتمد أنظمة انتخابات أغلبية على درجتين، من نتائجها بالضرورة وصول حزبين للتنافس على السلطة. لا يمكن في هذه الأنظمة لحزب أن يختزل أو يحتكر السلطة، لأن الأنظمة الانتخابية، والتركيبة القانونية – السياسية، توفّر وجود كتل رمادية كبيرة، تغير رأيها بأي من المتنافسين بحرّية بناء على برنامجهما الانتخابي الذي غالباً ما يحاول اجتذاب هذه الفئة بالتحديد، فمن ينتخب الجمهوريين في الولايات المتّحدة، أو المحافظين في بريطانيا، قد لا ينتخبهم في الاستحقاق القادم. وهكذا أيضاً في الأنظمة "الفرانكوفونية" التي تعتمد أنظمة الانتخابات ذات القوائم النسبية التي غالباً ما يصبح الفرز فيها على أساس ائتلافات، واصطفافات، وتكتلات حزبية تتشكل السلطة منها.

وهو ما ينعدم وجوده في الأنظمة الشمولية، ومنها الأنظمة العربية بشكل عام.

ربّما تسجّل هنا بعض التجارب التي لا يعتد كثيراً بها، على غرار ما حصل في لبنان بعد اغتيال رئيس وزرائه السابق رفيق الحريري، وإخراج القوات السورية منه بناء على القرار الأممي (1559)، عندما تشكّل، وبسبب الاستقطاب السياسي الحاد، اصطفافي "8، و 14 آذار"، فتأسّس بعدها بقليل اصطفاف جديد يمثل أصحاب رؤوس الأموال الذين تضرّروا جرّاء الأحداث المتعاقبة، أطلق عليه حينها "11 آذار"، لمحاولة تخفيف الاحتقان، إلا أن الاستقطاب كان أكبر منه، وسرعان ما اضمحل ونُسي دون أن يترك أي أثر يذكر.

في الآونة الأخيرة، ضجّت مواقع التواصل الاجتماعي بخبرين بارزين: عودة "المعارض" محمد رحّال إلى "حضن النظام"، حسب ما وصفت خطوته، وانضمام الشاب عبد الباسط الساروت إلى صفوف "داعش". والحدثين على درجة من الأهمية، ليس بسبب من قاما بها، بل لكونهما مؤشّر على طبيعة المرحلة الجديدة التي تمرّ بها الأزمة السورية.

اعتادت الناس في المرحلة الماضية على شكل واحد من الانتقال والتموضع السياسي، هو ما اصطلح عليه "الانشقاق"، وهو بالضرورة انشقاق عن النظام والتحاق بقوى الثورة. لكن الأمور اختلفت في المرحلة الراهنة، كما في حالة الساروت مثلاً، خاصة وأن الفصائل "الإسلامية" المتطرّفة بدأت تبتلع "الجيش السوري الحر" شيئاً فشيئاً بسبب شح الدعم هنا، ووفرته هناك، والذي تتحمّل أُطر "المعارضة" مجتمعة المسؤولية السياسية والأخلاقية عنه.

أما في حالة محمد رحال، فإن من سبقوه وعادوا (وربّما تصح التكهّنات هنا بأنهم كانوا مدسوسين من قبل مخابرات النظام) إلى "أحضان النظام" وهم كُثر، لم يكونوا فاعلين بطبيعة الحال، أي أن أوزانهم السياسية قد لا تساوي شيئاً، وغالباً، حتى أمنياً ربّما لم يجدوا شيئاً ثميناً يعودون به، لكنها تؤشّر لكثرتهم، والكثرة الملفتة في الاختراقات، تُعد نجاحاً بطبيعة الحال. هذا حتى الآن، لكن لا يعرف بالضبط إلى أي مدى وصلت الاختراقات، وهذا هو المخفي الأعظم في المسألة.

إلا أن بعضها في جانب منها قد تكون غير ذلك، أي قد تكون من باب محاولة إيجاد مكان في المعادلات السياسية وفقاً لحسابات شخصية بحتة، ولو من باب "خالف تُعرف".

في المراحل الماضية، امتلأت الشاشات بشباب شجعان، لعبوا أدواراً جبّارة في وقت لم يكن يجرؤ أحد على الكلام، كخالد أبو صلاح، وهادي العبدالله، وغيرهم الكثير، والذين سرعان ما اختفوا من المشهد لأسباب كثيرة، لعل أبرزها تغيّر طبيعة المرحلة التي ما عاد بإمكانهم التأثير بمجرياتها كما كانوا في السابق. إضافة لمحاولات البعض التي ما لبثت أن كشفت على الفور، كما حصل مع شريف شحادة على سبيل المثال الذي قام بتمثيلية الانشقاق عن النظام واللجوء إلى السويد أواخر العام 2013.

الأكيد والحال هذه، أن مساحة حرّية الانتقال من خيار سياسي إلى آخر باتت متوفّرة من جديد، لكن ليس لديموقراطية المرحلة، بل بسبب الفوضى الحاصلة، وهي ليست مساحة رمادية تدلّل على صحّة الخيارات بقدر ما هي مساحة صفراوية تدلّل على تعمّق الأمراض السياسية والاجتماعية، وهي من جهة أخرى دليل على صعوبة المخاضات التي تمر بها الثورة في طورها الراهن.

مقاربة اخرى حول ظاهرة الإرهاب والسبل الناجعة لمواجهتها

د. حبيب حداد

كلنا يستنكر ويدين هذه الأيام ظاهرة الإرهاب، وكلنا يتحدث عن أخطارها المدمرة لكيان ووحدة واستقرار وأمن مجتمعاتنا العربية والإسلامية. والكل يؤكد على وجوب وضرورة وضع حد لهذه الظاهرة واستئصال جذورها، وذلك بمعالجة أسبابها الحقيقية والعمل على عدم توفير التربة والمناخات المساعدة على لنشوئها واستفحالها، نظراً لكونها أصبحت اليوم تمثل الخطر الأكبر على مصائر شعوبنا، وعلى السلم والأمن العالمي كله.

نعم الجميع يتفق على ذلك، ولكن ليس هناك حتى الآن اتفاق عام على مسألتين رئيسيتين: أولهما تعريف واضح ومحدد لظاهرة الإرهاب وحدودها، فهل تتوقف على سلوك أفراد ومجموعات ام أن ذلك يشمل أيضا إرهاب الدول والسلطات الحاكمة في مواجهة حركات التحرر الوطني الساعية نحو الحرية والاستقلال وممارسة حق تقرير المصير، أو مواجهة مطالب الشعوب المشروعة في الديمقراطية والكرامة والمساواة؟. هذه المسالة ليس هناك اتفاق بشأنها حتى اليوم لا على صعيد المنظمات الدولية، وخاصة الأمم المتحدة، ولا على صعيد الرأي العام، مما يترك المجال واسعا للمواقف والاجراءات الانتقائية وتطبيق المعايير المزدوجة.

أما المسالة الثانية المتعلقة بظاهرة الإرهاب، وهي الأهم بلا شك فهي عدم الاتفاق على تعيين الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة، وبالتالي عدم التوجه لهذه الأسباب والاكتفاء بمعالجة مظاهرها الحادة والطارئة، وذلك باستخدام الأساليب العسكرية والأمنية والاستخباراتية لوقف أخطارها المباشرة وكسر شوكتها في المدى المنظور.

اين هي إذن جذور المشكلة وأسبابها العميقة؟ وما هي العوامل التي تؤدي الى انتشارها وتعاظم سطوتها؟ وهل ظاهرة الإرهاب على مختلف أشكالها أحداث طارئة على مجتمعاتنا أم أنها معضلة جوانية مستقرة وهاجعة في تربة مجتمعاتنا تنتظر العوامل المحرضة والأجواء الملائمة لتنبعث من جديد فتأخذ أبعاداً خطيرة لا يتوقعها الكثيرون من المراقبين، وحتى علماء الاجتماع السياسي.

من وجهة نظرنا، نحن في العالم العربي لانزال منفعلين تجاه هذه الظاهرة، سواء على صعيد الوعي، أو الإجراءات العملية، وعلى مستوى الأنظمة والحكومات، وكذا على مستوى النخب الفكرية والثقافية والسياسية وهيئات المجتمع المدني. إن ظاهرة الإرهاب بحد ذاتها حتى تصبح فعلا مادياً أو ممارسة في أرض الواقع تمر بثلاث مراحل أو محطات تتكامل في مسارها: وعي مشوه، وأفكار مغلوطة، وأخيرا سلوك وممارسات تتناقض وجوهر القيم الإنسانية التي كرستها الأديان السماوية وطورتها مسيرة الحضارة الإنسانية التي توجت ببناء دولة الحق والقانون. في مقدمة تلك القيم: حق الحياة واحترام الرأي الآخر والحق في الاختلاف، ونسبية الحقيقة والعدل والمساواة في الكرامة الإنسانية، والإيمان قبل ذلك كله بان العقل هو أعدل الأشياء قسمة بين بني الإنسان.

الوعي المشوه يتكون في ظروف غير صحية لا تتوافق مع الطبيعة العفوية للذات الإنسانية نتيجة التربية غير السليمة في البيت والمدرسة والمجتمع، في برامج الثقافة والتعليم وفي العادات والتقاليد السائدة، وفي ممارسة التدين والفهم الخاطئ للأحكام الفقهية والتعاليم الروحية للأديان والمذاهب، بكيفية تتناقض وجوهر القيم الإنسانية لتلك الأديان والمذاهب، ذلك أن أنظمة الاستبداد والفساد كما هو حاصل في مجتمعاتنا تعمل على جعل المؤسسات الدينية الرسمية وغير الرسمية في خدمة تبرير سياساتها وتأبيد بقائها. أما السياسات الدولية فما زالت بصورة عامة حتى الوقت الراهن تتمحور حول مصالح الدول ذات الهيمنة والنفوذ على الرغم من تنامي دور شعوبها في مرحلة العولمة ومطالبتها بعالم أكثر عدلاً وتكافلاً في مواجهة الأخطار الكونية المشتركة. في مثل هذه الحالة التي تعيشها البلدان المتخلفة، حيث الجهل والفقر والمرض والتعصب والحرمان من أبسط حقوق المواطن، وفي عالم ما تزال تتحكم فيه شريعة الحق للقوة بدل قوة الحق. في مثل هذه المناخات يتأسس الوعي المشوه لكثير من الناس وتبنى الأفكار والمواقف المغلوطة تجاه النفس والآخر سواء في نطاق المجتمع نفسه أو في بيئة ومجتمعات أخرى. تأسيساً على هذا الوعي المشوه والأفكار والمواقف والقناعات غير الصحيحة في تلك البيئات والمجتمعات التي تخلفت عن مواصلة التطور الطبيعي، تنشأ اعمال العنف والتطرف والإرهاب التي أضحت الآن خطراً داهماً يهدد حاضر ومستقبل مجتمعاتنا العربية.

ولئن كانت أرضية ظاهرة العنف والتطرف والإرهاب واحدة إلا أنها تتباين من حيث مظاهرها ودرجاتها، سواء كانت صادرة عن الفرد أو الجماعة. نعم التطرف والإرهاب درجات: فهناك الإرهاب الفكري الذي يتخذ أكثر من صورة ومجال، فيما اذا انتقل الى حيز الواقع والفعل، ونحن هنا لا نقصد الدخول إلى عالم النوايا وأعماق النفس البشرية، وهناك الإرهاب الإعلامي والدعائي الذي تنضح به مختلف وسائل النشر والإعلام، ومن خلال البرامج الموجهة وحبك الروايات والأخبار المضللة التي ترمي لتشويه الوعي وغسل الأدمغة. أما الإرهاب الذي يتجلى في الواقع والممارسة فإنه يستهدف بصورة مباشرة الآخر، أي المواطن المختلف عنه، أو الانسان ورموز التاريخ والحضارة في أي مجتمع، وذلك انطلاقا من نظرة تصور الإنسان كعدو، وأن التخلص منه واجب لا يستهدف فحسب تغييب هذا العنصر المعادي من الوجود، ولكن طمعا بالفوز بالثواب المجزي في الدار الآخرة، بديلاً عن حياة الإذلال والفقر والاستلاب والتشيؤ في هذه الدار الفانية.

كيف تعالج إذن ظاهرة الإرهاب في أي مجتمع من المجتمعات؟؟ المعالجة لا تقتصر على أسلوب واحد، بل تتطلب تنفيذ استراتيجية متكاملة تشمل كل مكونات وعي الإنسان: الثقافة وبرامج التعليم التي تنمي قيم العقلانية والعلمانية والديمقراطية، وتكرس حقوق الإنسان الأساسية، كما لابد من تدريس تاريخ الأديان المقارن للناشئة، كي يقتنع كل فرد بأن الأديان كلها طرق ودروب متعددة للوصول إلى عبادة الله الخالق أي الحقيقة المطلقة، وباختصار فإنه لا يمكن معالجة الإرهاب في أي مجتمع إلا من خلال استراتيجية شاملة للتنمية الإنسانية، تشمل كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، وبخاصة الإصلاح الديني الذي يأتي على رأس متطلبات هذه التنمية، أما على الصعيد الدولي فلا بد من توفير المناخ الملائم كي تتمكن الإنسانية من درء واجتثاث شرور هذه الظاهرة، بإقامة عالم جديد تسوده قيم الخير والعدل والسلام، وتلك غاية لا يمكن بلوغها في ظل السياسات الدولية الراهنة.

هل توصلنا إذن إلى قناعة موضوعية بأن ظاهرة الإرهاب هي أساسا صناعة محلية نشأت في قلب مجتمعاتنا بسبب ظروف القهر والاستبداد والفقر والجهل والتهميش، الأمر الذي يوفر للقوى المعادية والطامعة المجال كي تستثيرها وتنفخ فيها وتستخدمها في خدمة مخططاتها؟ وهل توصلنا إلى قناعة أكيدة بأن ظاهرة الإرهاب هي إحدى مؤشرات التخلف الحضاري لأي مجتمع؟. صحيح أن ظاهرة الإرهاب هي ظاهرة عالمية لا تقتصر على دين ما ولا على بلد معين أو حركة أو جماعة سياسية بعينها، لكن حجمها وتأثيرها في المجتمعات المتقدمة يظلان محدودي النطاق والتأثير، مقارنة بما هو في البلدان المتخلفة، ذلك أن القضاء على هذه الظاهرة يتطلب صيرورة من الإجراءات الدائمة التي لا تتوفر إلا في دول تعيش حياة ديمقراطية سليمة، وتحقق معدلات مضطردة في مضمار التنمية الإنسانية.

بقي هناك سؤال ينبغي أن نطرحه على أنفسنا بكل جرأة ومسؤولية نحن العاملين في إطار الثورة السورية وهو: هل ساهمنا ونساهم حتى الآن في إيجاد الظروف الموائمة لتشجيع وانتشار ظاهرة الإرهاب في بلادنا، وفي المنطقة عموما، وذلك من حيث نقصد أو لانقصد؟ الخطاب السياسي والإعلامي الذي استخدم على مدار السنوات الأربع الماضية من قبل العديد من التشكيلات والهيئات والشخصيات التي ادعت تمثيل الثورة والدفاع عن المجموعات المسلحة التكفيرية، بل والتحالف معها والادعاء بأنها تمثل كتائب وفصائل "الجيش الحر" والانخراط في أجندات الدول الإقليمية والأجنبية التي خلقت ورعت هذه المجموعات، وامدتها بكل أشكال الدعم والتمويل. ألم تكن تلك المواقف والممارسات عاملا في تغذية الإرهاب وفي تشويه صورة الثورة وحرفها عن مسارها ؟ ولا نذهب بعيداً هنا إذا ما ذكرنا أن حمى المؤتمرات الدينية والطائفية والإثنية التي تواصلت إنما شكلت عوامل إضافية لتغذية مشاعر الخوف المتبادل بين مكونات المجتمع، وتهديد الوحدة الوطنية، وإشاعة نوازع العنف والتطرف والإحساس الدائم بالتهميش والمظلومية، وهل يكفي ويعفينا من المسؤولية أن نقول ونكرر دائما أن مسؤولية الإرهاب الذي تفشى في سورية والمنطقة تقع على عاتق نظام الاستبداد وحده وعلى القوى والمجموعات الحليفة التي تقاتل إلى جانبه وأن مجتمعنا بريء من هذه الآفة التي لم يعرفها طوال تاريخه؟. نعم نحن أيضا مسؤولون عن تشجيع واستفحال ظاهرة الإرهاب بسبب مستوى الوعي الذي نمتلكه، والسلوك الذي ننتهجه، واللذين لا يستجيبان لمهمات المرحلة.

علي عبد الرازق: الخلافة ونظام الحكم في الإسلام

■ حكم عاقل

ربما كان توقيت صدور كتاب علي عبد الرازق "الإسلام وأصول الحكم" في عام 1925، توقيتا ذا دلالة، فهو صدر بعد ما قام كمال أتاتورك بتحويل الخلافة إلى خلافة رمزية ذات بعد روحي في عام 1922، ثم إلغائها نهائيا في عام 1925. الإلغاء، الذي فجر صراعا فكريا في العالم الإسلامي حول شرعية الخلافة وضرورتها معا.

كان علماء الأزهر أشد المدافعين عن استمرار الخلافة، ولم يكتفوا بالقول بشرعيتها بل ذهبوا إلى وجوبها. وقد تناغمت فتوى الأزهر هذه مع سعي الملك فؤاد الأول لإعلان نفسه خليفة للمسلمين بعد فراغ منصب الخليفة في الأستانة. وقد انعقد "المؤتمر الإسلامي العام للخلافة" الذي أصدر توصيات لإعادة تنصيب خليفة للمسلمين.

سؤالان محوريان نجدهما عند علي عبد الرازق في كتابه المذكور، يحاول الإجابة عنهما، هل الخلافة ضرورية حقاً؟ وهل هناك نظام إسلامي للحكم؟

يتساءل عبد الرازق إذا ما كان " محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ممن جمع الله له بين الرسالة والملك، أم كان رسولاً غير ملك؟"، ويرى أنه لا يعرف لأحد من العلماء رأياً صريحاً في ذلك البحث، ولا نجد من تعرض للكلام فيه، بحسب ما أتيح لنا. ولكنا "قد نستطيع بطريق الاستنتاج أن نقول: إن المسلم العامي يجنح غالباً إلى اعتقاد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ملكاً رسولاً، وأنه أسس بالإسلام دولة سياسية مدنية، كان هو ملكها وسيدها (...) ولعله أيضاً هو رأي جمهور العلماء من المسلمين، فانك تراهم، إذا عرض لهم الكلام في شيء يتصل بذلك الموضوع، يميلون إلى اعتبار الإسلام وحدة سياسية، ودولة أسسها النبي صلى الله عليه".

ولا يشك عبد الرازق في " أن الحكومة النبوية كان فيها بعض ما يشبه أن يكون من مظاهر الحكومة السياسية وآثار السلطنة والملك"، وهنا يسوق بعض الأمثلة، فالجهاد "لا يكون لمجرد الدعوة إلى الدين، ولا لحمل الناس على الإيمان بالله ورسوله، وإنما يكون الجهاد لتثبيت السلطان، وتوسيع الملك"، وهناك أيضاً، تدبير المال العام والذي هو برأيه "عمل ملكي، بل هو أهم مقومات الحكومات، على أنه خارج عن وظيفة الرسالة من حيث هي، وبعيد عن عمل الرسل باعتبارهم رسلاً فحسب".

ويرى أن هنالك كثير غير ما ذكر قد وجد في العصر النبوي، مما يمكن اعتباره أثراً من آثار الدولة، ومظهراً من مظاهر الحكومة، ومخايل السلطنة "فمن نظر إلى ذلك من هذه الجهة، ساغ له القول بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان رسول الله تعالى، وكان ملكاً سياسياً أيضا". ولكن إذا ترجح عند بعض الناظرين اعتبار تلك الأمثلة، واطمأن إلى الحكم بأنه صلى الله عليه وسلم كان رسولاً وملكاً، فسوف يعترضه حينئذ بحث آخر جدير بالتفكير. فهل كان تأسيسه صلى الله عليه وسلم للمملكة الإسلامية، تصرفه في ذلك الجانب شيئا خارجا عن حدود رسالته صلى الله عليه وسلم، أم كان جزءاً مما بعثه الله له وأوحى به إليه؟".

يرى ابن خلدون، أن الإسلام شرع تبليغي وتطبيقي، وأن السلطة الدينية اجتمعت فيه والسلطة السياسية، دون سائر الأديان. لكن عبد الرازق لا يرى "لذلك القول دعامة، ولا نجد له سنداً، وهو على ذلك ينافي معنى الرسالة، ولا يتلاءم مع ما تقضي به طبيعة الدعوة الدينية كما عرفت"، فإذا كان النبي قد أسس دولة سياسية، أو شرع في تأسيسها، فلماذا "خلت دولته إذن من كثير من أركان الدولة ودعائم الحكم؟ ولماذا لم يعرف نظامه في تعيين القضاة والولاة؟ ولماذا لم يتحدث إلى رعيته في نظام الملك وفي قواعد الشورى؟ ولماذا ترك العلماء في حيرة واضطراب من أمر النظام الحكومي في زمنه؟ ولماذا ولماذا! نريد أن نعرف منشأ ذلك الذي يبدو للناظر كأنه إبهام أو اضطراب أو نقص، أو ما شئت فسمه، في بناء الحكومة أيام النبي صلى الله عليه وسلم، وكيف كان ذلك؟ وما سره؟".

أما لأولئك الذين يصرون على اعتقادهم أن "النبي قام بدعوة إلى دين جديد، وإلى تأسيس دولة جديدة، ويصرون على أن الدولة التي أنشأها النبي صلى الله عليه وسلم كانت توضع أسسها، وتدار شؤونها، وتنظم أمورها، بوحي الله تعالى أحكم الحاكمين، ثم يضطرهم ذلك إلى اعتقاد أن نظام الدولة زمن النبي صلى الله عليه وسلم، بلغ غاية الكمال التي تعجز عنها عقول البشر" فإنه يقول: "وكل ما يمكن ملاحظته على الدولة النبوية يرجع عند التأمل إلى معنى واحد، ذلك هو خلوها من تلك المظاهر التي صارت اليوم عند علماء السياسة من أركان الحكومة المدنية، وهي في حقيقة الأمر غير واجبة، ولا يكون الإخلال بها حتما نقصاً في الحكم، ولا مظهراً من مظاهر الفوضى والاختلال، فذلك تأويل ما يلاحظ على الدولة النبوية مما قد يعد اضطرابا".

وبالعودة إلى التاريخ الإسلامي، يستنتج أن سلطة الخليفة، بعد الرسول والخلفاء الراشدين، إنما قامت دائماً على القوة المسلحة – وعلى الوراثة – لأن التعبير لم يكن ممكناً. "ولو كان التعبير حراً فإن تاريخ الإسلام السياسي كان سيقول لنا إن وجود الخليفة ليس شرطاً ضرورياً للعبادة والخير العام" نعم، يقول عبدالرازق، إن نوعاً من السلطة ضروري "ولكن ليس من الضروري أن تكون من نوع معيّن. فعندما زالت الخلافة عملياً في عصر المماليك، لم يتبين أن لزوالها أثراً في العبادة أو الخير العام في البلدان الإسلامية، بل بالعكس، كانت سلطة الخلافة في ذلك الحين مضرّة بالإسلام بل نكبة على الإسلام والمسلمين وينبوع شرّ وفساد".

كان من الطبيعي أن يمنع الكتاب من التداول ويحارب، لإثارته واحدة من أخطر القضايا والمعارك الفكرية في مصر والعالم العربي، قضية انتهت بمعاقبة صاحبها عقاباً اتفق عليه القصر مع لجنة كبار العلماء، وعلى إثره تم سحب شهادة العالمية الأزهرية من علي عبد الرازق وفصله من عمله في القضاء. ويبدو أن للكتاب اليوم تلك الأهمية التي حازها وقت صدوره، طالما أنه أعلنت هناك خلافة إسلامية يصر القيمين عليها أنها باقية وتتمدد، ومعها تتمدد كل اشكال التخلف والجهل وكل ما هو مناف للتاريخ وللإنسانية.

صعوبة صهر ثقافات الأقليات

د. عبدالله تركماني *

في ظل الهجرات الكبيرة عبر الحدود لمجموعات بشرية تنتمي إلى ثقافات متمايزة، وفي زمن ثورة الاتصالات السريعة، أصبحت عملية صهر ثقافات الأقليات في بوتقة الثقافة الواحدة، إن في الدول المتقدمة أو النامية، مسألة صعبة أو شبه مستحيلة.

وتبرز الإشكالية خاصة حين يحرص الكل على تأكيد هويته وقيمه الثقافية، ففي أوروبا مثلاً يبدو أنّ على المسلمين اتخاذ المزيد من التدابير للاندماج، واحترام قيم ومعايير المجتمعات التي يعيشون فيها، والكف عن تشكيل مجتمع موازٍ داخل الفضاء الأوروبي بغية تغيير أنماط حياة هذه المجتمعات، كما أنّ على المجتمعات الأوروبية أن توسع من أفقها للتعايش مع أقليات مختلفة ومتنوعة، وليس البحث عن مجرد تذويبها ضمن فضائها الأوروبي.

إنّ أخطر ما ينتج عن تلك الإشكالية هو مفهوم «الغزو الثقافي»، الذي «يعسكر العقل»، و «يعقلن الغزو»، في علاقة غير سوية تنتج في الخاتمة ثقافة غير سوية، تختزل العلاقة بين الثقافات البشرية إلى علاقة صراع، وليس علاقة تلاقح أو تثاقف، كما هو حال التاريخ الفكري للإنسان، مما يعني ضمناً أنّ هنالك ثقافة أصيلة سائدة، مهددة بغزو ثقافة غريبة وافدة. ولو طبقنا هذا المفهوم على تاريخ العلاقة بين الثقافات الإنسانية المختلفة لخرجنا بنتيجة مفادها أنّ الصراع بين الثقافات هو الأساس في التاريخ، وفي ذلك تشويه كبير لتاريخ العلاقة بين الثقافات.

ولو تبنت البشرية مثل هذا المفهوم، وما يتبعه من «غزو فكري» ونحوه، لما كان الإنسان قد تجاوز عصر الحجر حتى هذه اللحظة. فالأصالة النقية وهمٌ من الأوهام، بمثل القول بالعرق النقي. والمشكلة، في النهاية، ليست مشكلة غزو أو اختراق، بقدر ما أنها مشكلة عقليات غير قادرة على التخلّي عن أساطيرها وخوفها وتقوقعها على ذاتها، وهذا هو ما سيؤدي بها إلى التهميش في عالم لا ثابت فيه إلا التغيير، ونقطة البدء في كل ذلك هي التخلص من تلك المفاهيم المانعة لفعل المثاقفة والانخراط في ثقافة العصر.

إنّ حديث «الغزو الثقافي» والأصالة يقودنا إلى الحديث عن ذاك المفهوم الجامع لكل ذلك، ألا وهو حديث الهوية. فهل الهوية قالب ثابت محدد المعالم والأبعاد، لا يتغيّر وليس له أن يتغيّر، أم هي كينونة تاريخية متغيّرة، وليس لها إلا أن تتغير إن كانت تروم البقاء والتطور؟. فإن كانت الهوية هي ذاك القالب، فإنّ أي شيء وكل شيء يأتي من خارج ذلك القالب خطرٌ عليها، أما إذا كانت كينونة ثقافية وتاريخية معينة فإنّ المؤثرات الخارجية تثريها ولا تهدمها.

وفي حالات الضعف والخوف والأزمات التي نعيشها في عالمنا العربي نتحدث عن الهوية كثيراً، ولا ندري في النهاية عن أي شيء نتحدث حقيقة. فكلما جاء حديث الهوية، قيل العروبة والإسلام، ولكن من يحدد أية عروبة أو أي إسلام نتحدث عنهما، في ظل تعدد التيارات والاتجاهات والاجتهادات الفكرية التي تحاول أن تجيّرهما لصالح منطلقاتها وما تدعو إليه.

لقد أصبحت الدعوة لحوار الثقافات تمثل القاسم المشترك بين الكثير من المثقفين ورجال السياسة والدين والمفكرين، ويتزامن هذا الاتجاه مع التحولات العميقة التي يشهدها العالم على صعيد العلاقات الدولية بصورة عامة، وعلاقات شمال – جنوب بصورة خاصة، وعلى إثر ظهور اتجاهات جديدة، في مقدمتها المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في العالم التي تمثل قوى ضاغطة على مراكز اتخاذ القرار على مستوى السياسة الدولية، للدفع نحو ما يمكن أن نصفه بأنسنة القرارات الدولية.

وعليه، فإنّ البشر لا يتصارعون على الماضي، بل على الحاضر والمستقبل، ولا يتنافسون على الجنة أو على مكارم الأخلاق، بل على الثروة والسلطة والقوة. ولكنهم، من خلال الحوار والتواصل فيما بينهم، يمكن أن يعيشوا فوق سفينة الأرض بتحابب واحترام متبادلين قائمين على مجموعة قواعد، من أهمها: احترام حقوق الآخرين وحرياتهم، والاعتراف والقبول بالاختلافات الفردية، وتعلّم كيفية الإصغاء للآخرين والاتصال بهم وفهمهم، وتقدير التنوع والاختلاف الثقافي، والانفتاح على أفكار الآخرين وفلسفاتهم، والاعتراف بأنّ ليس هناك فرد أو ثقافة أو وطن أو ديانة تحتكر المعرفة والحقيقة.

إنّ حوار الثقافات ليس وليد ظرف من الظروف، أو هو حالة طارئة تقتضيها مرحلة ما، ولكنه حالة مستمرة وضرورة مؤكدة، لارتباطه بحياة المجتمعات الإنسانية في جميع أحوالها، خاصة حينما تسود التوترات أوضاعها، وتشتد الحاجة إلى وسيلة فعالة للتخفيف من حدة النزاعات والصراعات، ولكسر الجمود في العلاقات الانسانية الذي يؤدي إلى نشوب الأزمات. ولذلك فإنّ الحوار، وعلى الرغم من تدهور الوضع الدولي ودخول العالم مرحلة توتر واضطراب، سيظل دائماً عملية مستمرة وحركة فكرية وثقافية متواصلة، تتعدد مستوياته ودرجاته وتتنوع مجالاته وموضوعاته، ولكن لا يتغيّر الهدف منه، وهو تعزيز روابط التفاهم والتقارب والتعايش بين الأمم والشعوب، وتقوية وشائج التعاون في كل شأن يهم البشرية في حاضرها ومستقبلها.

إنّ قضية التنوع القومي والطائفي والمذهبي هي جزء لا يتجزأ من طبيعة الدولة القومية الحديثة التي تقوم على أساس المصالح المشتركة لمواطنيها المتساوي الحقوق والواجبات، ما يفرض على الدول أن تبحث عن الطرق الأجدى للتعامل مع أوضاع التنوع، بحيث تحافظ على وحدة الدولة من ناحية، والتعبير عن التنوع الموجود داخلها من ناحية أخرى.

إنّ الدولة العربية الحديثة كان عليها أن تتعامل مع واقع من التنوع ينفي وجود حالة من الصفاء القومي أو الوطني، ولكنها لم تنجح في التعامل مع قضايا هذا التنوع، وفي كثير من الأحيان أدى الفشل إلى حالات من الحرب الأهلية، كما نشهده اليوم في سورية والعراق. ومن المؤكد أنه لا يجوز إنكار القضية كلها، فالتنوع والتعدد هو من الحالات الطبيعية، وما لم يتم إدراكها والتعامل معها، أو يتم النظر إليها كنوع من المؤامرات الأجنبية، أو نتيجة من نتائج أمركة العولمة، فإنّ القضية على الأغلب سوف تتحول إلى أزمات سياسية كبرى، فيما إذا أغفلنا أنّ المساواة القانونية وحقوق المواطنة شرط ضروري لخلق مناخ للتفاهم بين الجماعات المختلفة، بل وحتى لخلق مناخ للتوافق حول النظام السياسي.

والصحيح، في كل الأحوال، أنّ الشرق الأوسط بشكل عام، والمنطقة العربية بشكل خاص، عانت في كثير من مراحل تطورها توترات بسبب ظاهرة التنوع الكثيف الذي اشتهرت به منذ آلاف السنين، وتاريخنا شاهد على حروب أهلية وتوترات متنوعة ناتجة عن مشكلة أو أخرى من مشكلات التنوع الثقافي، وبخاصة الخلافات بين الأغلبية والأقليات، وبين الأقليات بعضها بعضاً.

وفي الواقع فإنّ أياً من المجتمعات الإنسانية لم يعد رهين ثقافته الخاصة، ومن ثم لم يعد سلوك هذه المجتمعات، أو تفكيرها الجمعي، هما النتاج الطبيعي والضروري لهذه الثقافة الخاصة. فبعيداً عن المبالغات والتوصيفات والتهويمات الأيديولوجية، فإنّ مظاهر العولمة كلها تشير إلى أنّ الإنسانية تتجه نحو ثقافة عالمية مشتركة، فلم تعد منظمة اليونسكو تتردد في الحديث عن أخلاقيات عالمية جديدة، فقد دعا تقريرها عن «التنوع البشري الخلاق» إلى عولمة تتسم بوحدة وتنوّع الثقافة الإنسانية معاً.

وفي الوقت الذي تعيش فيه الثقافة الغربية زمن ما بعد الحداثة، وهو الشرفة التي تطل منها على زمن العولمة، أفقها ممتد دائماً نحو المستقبل، لم تنجح الثقافة العربية في الإقلاع باتجاه حداثة تتعمق في أسئلة الحاضر والمستقبل، أكثر من انشدادها إلى الهياكل الفكرية التراثية. وبين هذين المنحيين تصطخب أفكار، وتموج تيارات، وتتحرق أجيال طموحة إلى التجديد والتغيير، واكتساب الحق في الانتماء إلى عصر العقل والتقدم والنمو والتحديث العميق والمواطنية والعدالة والعيش الكريم.

* باحث استشاري في " مركز الشرق للبحوث " – دبي